بحضور وكلاء وزارات المالية ومسؤولون خليجيون

«اتحاد المصارف» يستعد لإطلاق ملتقى الكويت المالي

ينظم اتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع مجموعة «الاقتصاد والأعمال» ملتقى الكويت المالي الذي ينطلق 4 ـ5 ابريل المقبل، وذلك برعاية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، ممثلا بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح.

وسيشهد الملتقى مشاركة خليجية حاشدة وفاعلة، إذ ستكون الإمارات ممثلة بوفد يتقدمه وكيل وزارة المالية يونس الخوري، بالإضافة إلى مسؤولين من عدة جهات حكومية من بينها وزارة الخارجية والتعاون الدولي، مصرف الإمارات المركزي، هيئة الأوراق المالية والسلع، مركز دبي المالي العالمي ودائرة التنمية الاقتصادية في إمارة دبي. كذلك يشارك من قطر وكيل وزارة المالية خلف المناعي، ومسؤولون آخرون من الوزارة، كما سيتواجد من البحرين وكيل وزارة المالية عارف خميس وبعض المسؤولين، ومن شان هذه المشاركة أن تثري النقاشات والحوارات خلال الملتقى وتضفي عليها طابعا خليجيا وإقليميا. وتعليقا على هذه المشاركة، قال رئيس اتحاد مصارف الكويت ماجد العجيل: «نرحب بضيوفنا الأشقاء الخليجيين من المسؤولين في وزارات المالية في كل من الإمارات وقطر والبحرين، حيث تنسجم تلك المشاركة مع الأهداف العليا التي جاء تنظيم ملتقى الكويت المالي على ضوئها، وذلك لحرصنا على خلق حوار فاعل بين المؤسسات والجهات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي في الخليج وبين القطاع الخاص».

وأضاف العجيل: «تشكل المشاركة الخليجية الفاعلة محطة مهمة على طريق الحوارات والمباحثات المشتركة التي تفرضها العلاقات الأخوية، ولاسيما منها ما له صلة بالشؤون الاقتصادية والمالية لبلادنا بما في ذلك القضايا الفنية التي تهم القطاع المصرفي، كما تأتي أهمية هذا الحدث لإبراز المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص وضرورة إشراكه بهذه الفعاليات والاستماع إلى وجهة نظر القيمين عليه».

ماجد العجيل

«الغرفة» و«الجمعية الاقتصادية» بحثتا التعاون لتحسين بيئة الأعمال

أشاد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم بالدور الريادي التي تقوم به الجمعية الاقتصادية الكويتية كإحدى مؤسسات المجتمع المدني لتكون شريكا فعالا ومؤثرا في عملية التنمية الاقتصادية، وتعزيز الوعي الثقافي والاقتصادي والمالي لدى أفراد المجتمع.

وأكد الغانم، خلال استقباله وفد من الجمعية الاقتصادية برئاسة رئيس مجلس إدارتها فيصل المدلج، على استعداد الغرفة للتعاون مع الجمعية وتقديم كل الإمكانيات والخدمات فيما يتعلق بالقطاع الاقتصادي، بالإضافة إلى توفير الاحتياجات والحد من الصعوبات التي تواجههم وذلك لتحقيق ما يرجونه من أهداف للرقي ببلدهم.

علي الغانم خلال لقائه فيصل المدلج ووفد الجمعية الاقتصادية

من جانبه، قال المدلج: «تترجم هذه الزيارة عمق الدعم الدائم الذي تقدمه غرفة تجارة وصناعة الكويت للجمعية ومساندتها الدائمة لها، ويأتي الهدف من هذه الزيارة لتوثيق أواصر التعاون بين الجمعية الاقتصادية الكويتية والغرفة عن طريق تكثيف الزيارات وتبادل الآراء في كل ما يتعلق بتحسين وتطوير بيئة الأعمال، حيث ركزت أهداف الجمعية على تقديم استشارات اقتصادية ومهنية لأصحاب القرار».

وأضاف المدلج أنه من منطلق دورها الوطني والمجتمعي والتوعوي تحرص الجمعية على إقامة أنشطة ثقافية مختلفة بإقامة المؤتمرات والندوات، واستطلاعات الرأي لعرض المعوقات الاقتصادية والمالية وإيجاد حلول مناسبة لها لخدمة الصالح العام.

وقد حضر هذه الزيادة من الجمعية الاقتصادية كل من نائب رئيس مجلس الجمعية عبدالوهاب الرشيد، وأمين صندوق الجمعية خالد المطيري، وأمين سر الجمعية مهند الصانع، وعضو مجلس إدارة الجمعية أحمد الملا، وعضو مجلس إدارة الجمعية نهى المنصور.

توصية بتوزيع 11 فلساً أرباحاً نقدية

«فيوتشركيد»: 1,38 مليون دينار أرباح 2016

قالت الرئيسة التنفيذية وعضو مجلس الإدارة لشركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية (فيوتشركيد) رشا الغنيم: إن الشركة حققت صافي أرباح عن السنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2016 والتي بلغت 1,38 مليون دينار وقد بلغ ربح السهم الواحد 12,63 فلسا بنسبة زيادة وقدرها 21٪ مقارنة بالسنة المالية المنتهية من عام 2015. وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة 11٪ نقدا من القيمة الاسمية بواقع 11 فلسا لكل سهم.

وقد افادت الغنيم في تصريح صحافي عقب انعقاد مجلس إدارة الشركة بأن النتائج الايجابية التي حققتها الشركة جاءت بفضل تحسن أنشطتها التشغيلية ومواصلة تنفيذ خططها التطويرية. على مستوى جميع الشركات التابعة سواء داخل الكويت وخارجها.

ويجدر الاشارة الى صافي ربح شركة أرض الفرح (السعودية) وهي شركة تابعة بلغ 9٪ من صافي ربح المجموعة. وقد تم إطفاء الخسائر المرحلة للشركة بالكامل بنهاية العام الحالي وأصبحت أرباح مرحلة.

وبلغ نسبة صافي ربح شركة الجزيرة للمشروعات السياحة (الأكوابارك) – شركة تابعة 60٪ من صافي ربح المجموعة. وقد زاد صافي ربحها في عام 2016 بمقدار 50٪ مقارنة بصافي ربحها في عام 2015.

رشا الغنيم

«الوطني»: الأسواق تحت الضغط مع أول خسارة يواجهها «ترامب»

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح رفعت أسعار الفائدة في الربع الأول من 2017، فيما أعربت عن تفاؤلها حيال مستقبل الاقتصاد الأميركي، وأشارت إلى استمرار الرفع التدريجي في 2017. وفهمت الرسالة على أن مجلس الاحتياط الفيدرالي أعطى الضوء الأخضر لتمديد ارتفاع الأصول ذات المخاطر بناء على الآمال بالقيام بالمزيد من التحفيز المالي، واحتمال ارتفاع مداخيل الشركات على خلفية انخفاض أسعار النفط على الرغم من ارتفاع الدولار.

وبدأت الأسواق الأسبوع الماضي بإرسال إشارات متباينة تحت التأثير المتواصل للسياسة الأميركية.

وبالفعل، تراجعت الأسهم وسندات الخزينة والدولار لتعكس بذلك تراجع التوقعات بشأن قدرة الرئيس دونالد ترامب على القيام بإصلاحات ذات معنى وفي الوقت المناسب، وعلى زيادة الإنفاق على البنية التحتية بشكل كبير. وعلى الرغم من الفشل الأول للرئيس، فان الاحتمالات الضمنية لارتفاع أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية لم تتأثر بشدة واستمرت في توقع ارتفاع أسعار الفائدة على المدى الأشهر الستة المقبلة. ويبقى استمرار الأساسيات الكامنة للاقتصاد الأميركي والنبرة الصقورية لمسؤولي المجلس الفيدرالي من دعائم الدولار القوي الذي شهدناه في السنوات الثلاث الماضية. ومع اتضاح إمكانية عدم حصول الرئيس ترامب على الدعم الكافي لتمرير أول جدول أعمال كبير له، وهو إلغاء برنامج الرعاية الصحية الذي وضعه أوباما، واستبدال قانون الرعاية الصحية به، بدأت التوقعات بالتراجع وأثرت على اسواق الأسهم مع مرور مؤشر S&P 500 في منتصف الأسبوع بأسوأ خسارة له في يوم واحد في خمسة أشهر.

وعلى الرغم من أنه سيكون هناك وقت للرئيس لتمرير الإصلاحات الضريبية، والتي تعتبر موضوعا خلافيا، فإن بانتظاره العديد من العقبات. وإضافة لذلك، فإن الفشل في تمرير قانون الرعاية الصحية الأميركية يمكن أن يزيل الدعم الحالي للرئيس ويمكن أن يشجع معارضيه على تأجيل أو تخفيف أجزاء من برنامجه ساعدت على رفع الأسواق. وأحد النقاشات الرئيسة الأخرى التي تلوح في الأفق سيكون قانون الميزانية، فالحكومة ممولة حاليا حتى 28 أبريل، وسيكون على الكونغرس في أميركا أن يعالج مسألة سقف الدين. وعلى صعيد السياسة النقدية، عزز رئيس احتياط شيكاغو، تشالز إيفانز، الرأي بأن البنك المركزي الأميركي لن يسرع وتيرة رفع أسعار الفائدة، لكنه أضاف أنه يحتمل إجراء المزيد من الرفع إذا ما ارتفع التضخم. وإضافة لذلك، قال رئيس احتياط دالاس، روبرت كابلان، يوم الخميس إن على المجلس الفيدرالي أن يرفع أسعار الفائدة مرتين إضافيتين هذه السنة ويستمر في العمل على خطة لخفض ميزانيته تدريجيا.

وفي أوروبا، شدد عضو البنك المركزي الأوروبي، بيتر برايت، على أنه من السابق لأوانه التفكير في الخروج من السياسة النقدية التسهيلية، على الرغم من أنه ذكر أن الأمور في تحسن «ولكن مسار الارتفاع وبالتالي تطبيع التضخم ما زالا يعتمدان كثيرا على تحفيز السياسة النقدية». وأضاف أن «مسار التضخم الضمني ما زال ضعيفا بشكل ملحوظ» وأن هناك «تراجعا أكبر مما تظهره بيانات الوظائف».

وأخيرا في بريطانيا، قال عضو بنك إنكلترا، غرتجان فليبغي، إن التضخم قد لا يعني رفع أسعار الفائدة. وأصاب فليبغي حماس صقور التضخم بالفتور بذكره أن الارتفاع الحالي في التضخم يعود بشكل كبير إلى انخفاض الجنيه الإسترليني، مشيرا إلى أنه حتى ولو ارتفع أسرع من المتوقع، فإنه غالبا سينخفض بعدها بأسرع من ذلك، ويحتمل ألا يكون له تأثير على السياسة.

● التقرير كامل على موقع «الأنباء»

دعوة حضور إجتماع الجمعية العامة العادية و غير العادية لمساهمي شركة ميزان القابضة شركة مساهمة كويتية عامة

شركة ميزان القابضة
MEZZAN HOLDING CO.

يسر مجلس ادارة شركة ميزان القابضة (شركة مساهمة كويتية عامة) دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية و غير العادية المقرر عقدهما يوم الاثنين الموافق ٢٠١٧/٤/١٠ في تمام الساعة العاشرة صباحا بمقر مبنى الهيئة العامة للصناعة الكائن بجنوب السرة – قاعة المسرح رقم (٣) و ذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي :

جدول أعمال الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة ميزان القابضة (شركة مساهمة كويتية عامة)

١) سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والمصادقة عليه.
٢) سماع تقرير الحوكمة و لجنة التدقيق و لجنة الترشيحات و المكافآت عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ، و المصادقة عليهم.
٣) سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والمصادقة عليه.
٤) مناقشة البيانات المالية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ، و المصادقة عليها.
٥) سماع تقرير المخالفات و الجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية.
٦) سماع تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات الصلة.
٧) الموافقة على الاستقطاع للإحتياطي القانوني بنسبة ١٠٪ بمبلغ و قدره ١,٨٠٧,٥٥٦ د.ك (مليون وثمانمائة وسبعة ألف و خمسمائة ستة و خمسون دينار كويتي) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
٨) الموافقة على الاستقطاع للإحتياطي الاختياري نسبة ١٠٪ بمبلغ و قدره ١,٨٠٧,٥٥٦ د.ك (مليون وثمانمائة وسبعة ألف و خمسمائة ستة و خمسون دينار كويتي) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
٩) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ، بنسبة ٢٨٪ (ثمانية و عشرون في المائة) من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بمعدل ٢٨ فلس لكل سهم) بقيمة إجمالية مبلغ و قدره ٨,٧١٧,٠٠٠ دينار كويتي (ثمانية ملايين و سبعمائة و سبعة عشر ألف و مائة دينار كويتي) بنسبة قدرها ٢٨ ٪ من رأس المال المصرح به و المصدر والمدفوع بالكامل وذلك للمساهمين الحاليين المقيدين بسجل المساهمين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة.
١٠) الموافقة على منح مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بمبلغ وقدره ١٠٠,٠٠٠ د.ك (مائة الف دينار كويتي) .
١١) تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز ١٠٪ من عدد أسهمها ، و ذلك وفقا لمواد القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ و لائحته التنفيذية و تعديلاتهما.
١٢) مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
١٣) تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة – من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لدى هيئة أسواق المال – للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول أعمال الجمعية العامة الغير العادية لمساهمي شركة ميزان القابضة (شركة مساهمة كويتية عامة)

الموافقة على تعديل المواد التالية :

نص المادة رقم (١) قبل التعديل	نص المادة رقم (١) بعد التعديل
تعتبر المقدمة جزءا لا يتجزأ من العقد ، وتؤلف من الموقعين على هذا العقد جماعة غرضها إنشاء شركة مساهمة كويتية بترخيص من الحكومة الكويتية طبقا لأحكام قانون الشركات رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد.	تعتبر المقدمة جزءا لا يتجزأ من العقد ، وتؤلف من الموقعين على هذا العقد جماعة غرضها إنشاء شركة مساهمة كويتية بترخيص من الحكومة الكويتية طبقا لأحكام قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ والقوانين المعدلة له والنظام الأساسي الملحق بهذا العقد.
نص المادة رقم (٢٤) قبل التعديل	**نص المادة رقم (٢٤) بعد التعديل**
مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات التجارية تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة مجلس الإدارة.	مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته و لائحته التنفيذية ، تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
نص المادة رقم (٣٢) قبل التعديل	**نص المادة رقم (٣٢) بعد التعديل**
تسري على النصاب الواجب توافره لصحة الجمعية العامة بصفتها المختلفة و على الأغلبية اللازمة لإتخاذ القرارات أحكام قانون الشركات التجارية.	تسري على النصاب الواجب توافره لصحة الجمعية العامة بصفتها المختلفة و على الأغلبية اللازمة لإتخاذ القرارات والتصويت أحكام قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته و لائحته التنفيذية.
نص المادة رقم (٣٥) قبل التعديل	**نص المادة رقم (٣٥) بعد التعديل**
تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة من مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية ، و لمجلس الإدارة دعوة الجمعية كلما رأى ذلك و يتعين عليه دعوتها كلما طلب إليه ذلك من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال ، كما تنعقد الجمعية العامة أيضا اذا ما طلبت ذلك وزارة التجارة والصناعة.	تنعقد الجمعية العامة بصفة عادية مرة على الاقل في السنة بناءا على دعوة مجلس الإدارة خلال ثلاثة أشهرمن إنتهاء السنة المالية ، و لمجلس الإدارة دعوة الجمعية كلما رأى ذلك و يتعين عليه دعوتها كلما طلب إليه ذلك من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال ، كما تنعقد الجمعية العامة أيضا اذا ما طلبت ذلك وزارة التجارة والصناعة.
نص المادة رقم (٣٦) قبل التعديل	**نص المادة رقم (٣٦) بعد التعديل**
تختص الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمور الشركة عدا ما احتفظ به القانون أو هذا النظام للجمعية العامة بصفة غير عادية أو بصفتها جمعية تأسيسية.	تختص الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمور الشركة عدا ما احتفظ به القانون أو هذا النظام للجمعية العامة بصفة غير عادية أو بصفتها جمعية تأسيسية. ولا يجوز للجمعية العامة العادية مناقشة موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال إلا إذا كانت من الأمور العاجلة التي طرأت بعد إعداد الجدول أو تكشفت في أثناء الإجتماع، أو إذا طلبت ذلك إحدى الجهات الرقابية أو مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون خمسة بالمائة من رأس مال الشركة. وإذا تبين أثناء المناقشة عدم كفاية المعلومات المتعلقة ببعض المسائل المعروضة، تعين تأجيل الإجتماع لمدة لا تزيد على عشرة أيام عمل إذا طلب ذلك عدد من المساهمين يمثلون ربع أسهم رأس المال المصدر، وينعقد الإجتماع المؤجل دون الحاجة إلى إجراءات جديدة للدعوة.
نص المادة رقم (٣٩) قبل التعديل	**نص المادة رقم (٣٩) بعد التعديل**
تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة أو بناء على طلب مسبب من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمائة من رأس مال الشركة المصدر أو من الوزارة و يجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب.	تجتمع الجمعية العامة بصفة غير عادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة أو بناء على طلب مسبب من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمائة من رأس مال الشركة المصدر أو من الوزارة و يجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب. وإذا لم يقم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقوم الوزارة بالدعوة للإجتماع خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إنتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة. ولا يكون إجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة المصدر. فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى إجتماع ثان يكون صحيحا إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر ، وتصدر القرارات بأغلبية تزيد على نصف مجموع أسهم رأس مال الشركة المصدر.
نص المادة رقم (٤٣) قبل التعديل	**نص المادة رقم (٤٣) بعد التعديل**
يكون للمراقب الصلاحيات و عليه الإلتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية و له بوجه خاص الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة و سجلاتها و مستنداتها في اي وقت و في طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها و له كذلك أن يحقق موجودات الشركة و التزاماتها و إذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات ، أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة و يعرض على الجمعية العامة و له حق دعوة الجمعية لهذا الغرض.	يكون للمراقب الصلاحيات و عليه الإلتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ و تعديلاته و لائحته التنفيذية. و له بوجه خاص الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة و سجلاتها و مستنداتها في اي وقت و في طلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها و له كذلك أن يحقق موجودات الشركة و التزاماتها و إذا لم يتمكن من استعمال هذه الصلاحيات ، أثبت ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العامة العادية وتخطر به الوزارة والهيئة. لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات رئيسا أو عضوا في مجلس إدارة الشركة التي يراجع حساباتها أو منوطا به القيام بأي عمل إداري فيها أو مشرفا على حساباتها أو قريبا حتى الدرجة الثانية لمن يشرف على إدارة الشركة أو حساباتها كما لا يجوز له شراء أسهم الشركات التي يراجع حساباتها أو بيعها خلال فترة التدقيق أو أداء أي عمل إستشاري للشركة. و تطبق أحكام قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بمراقب الحسابات . وإذا كان للشركة أكثر من مراقب للحسابات تعين عليهم إعداد تقرير موحد وفي حالة وجود اختلاف بينهم حول بعض الأمور يجب إثبات ذلك في التقرير مع بيان وجهة نظر كل منهم.
نص المادة رقم (٤٥) قبل التعديل	**نص المادة رقم (٤٥) بعد التعديل**
يقتطع من إجمالي الأرباح الغير صافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لإستهلاكات موجودات الشركة و التعويض عن نزول قيمتها ، و تستعمل هذه الاموال لشراء المواد و الآلات و المنشآت اللازمة و لإصلاحها ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.	يقتطع سنويا من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة، بعد أخذ رأي مراقب الحسابات، لإستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها. وتستعمل هذه الأموال لشراء المواد و الآلات و المنشآت اللازمة و لإصلاحها، ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين.
نص المادة رقم (٥٠) قبل التعديل	**نص المادة رقم (٥٠) بعد التعديل**
تنقضي الشركة بأحد الأسباب المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية.	تنقضي الشركة بأحد الأسباب المنصوص عليها وفقا للأحكام الواردة في قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته و لائحته التنفيذية.
نص المادة رقم (٥١) قبل التعديل	**نص المادة رقم (٥١) بعد التعديل**
تجرى تصفية أموال الشركة عند إنقضائها وفقا للأحكام الواردة في قانون الشركات التجارية.	تجري تصفية أموال الشركة عند إنقضائها وفقا للأحكام الواردة في قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته و لائحته التنفيذية.
نص المادة رقم (٥٢) قبل التعديل	**نص المادة رقم (٥٢) بعد التعديل**
تطبق أحكام قانون الشركات التجارية رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٢ والتعديلات اللاحقة عليه والواردة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ٢٠١٣ ولائحته التنفيذية في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد تأسيس الشركة أو النظام المرفق به.	تطبق أحكام قانون الشركات رقم ١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته ولائحته التنفيذية في كل مالم يرد بشأنه نص خاص في عقد تأسيس الشركة أو في هذا النظام.

الموافقة على إضافة مادة جديدة إلى النظام الأساسي للشركة و نصها كالتالي :

نص المادة رقم (٥٥)
إذا تخلف أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور أربع جلسات متتالية بدون عذر مشروع جاز إعتباره مستقيلا بقرار من مجلس الإدارة.

و عليه يرجي من السادة المساهمين الكرام المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة او موكليهم الراغبين في الحضور مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة - ادارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق -برج أحمد - الطابق الخامس لاستلام بطاقات الحضور و ذلك اثناء ساعات العمل الرسمية لاستلام توكيلات الحضور و نسخة من :
جدول أعمال الجمعية العامة العادية - جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية - تقرير مجلس ادارة الشركة - البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

رئيس مجلس الادارة